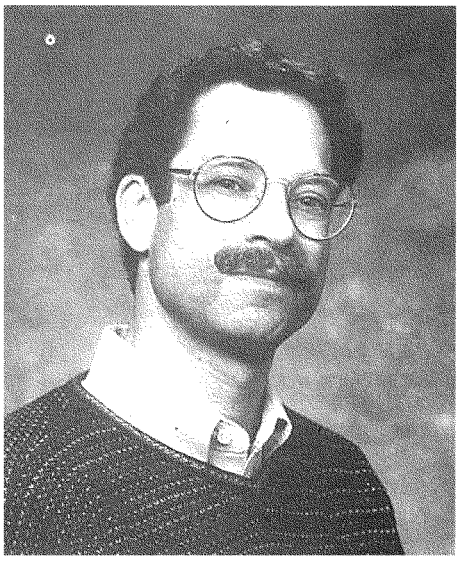

حول بِينِنْ

لقاء حواري مع المثقف الأميركي جول بينِنْ

أدار اللقاء: عبد الحق لبيض
(مراسل الآداب في المغرب)

■ «الشرق الأوسط الكبير» وآفاق الحوار العربي ـ الأميركي ومعوِّقاته ■

عبد الحق لبيض: بدايةً أتقدم بالشكر للدكتور جول بيْنِنْ Joel Beinin على تلبيته دعوةَ مجلة الآداب، لعقد هذا اللقاء الحواري مع ثلّة من المثقفين والإعلاميين في موضوع «الشرق الأوسط الكبير: آفاق الحوار العربي ـ الأميركي ومعوِّقاته.» كما أشكر الإخوة الذين لبّوا الدعوة. وأتقدَّم أيضًا بالشكر الجزيل إلى الصديق الدكتور عبد الحيّ مودن، مديرِ «مركزِ تواصل الثقافات» في الرباط، على حُسن استضافته لنا في مقرّ مركزه الذي سبق أن احتضن العديدَ من الندوات التي نَظَّمتها الآداب في المغرب.

يأتي هذا اللقاء مع المفكر الأميركي التقدّمي الدكتور بيْنِنْ في ظروف مفصلية تمرّ فيها العلاقاتُ العربية ـ الأميركية، وتتّخذ عناوينَ بارزةً أهمُّها: احتلالُ العراق واستمرارُ الحرب عليه؛ والتحرُّشُ بسورية ومحاولاتُ الضغط عليها وجرُّ المنطقة إلى الاستسلام المخزي متمثِّلاً في تجربة «الصحوة الليبية»؛ والدعمُ المتزايدُ واللامشروطُ للسياسات العنصرية والدموية الصهيونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة؛ والمحاولات الأميركية الدؤوبة للاستفراد بالدول العربية من أجل إجبارها على التوقيع على اتفاقيات البؤس والتفقير المعروفة باسم «اتفاقيات منطقة التبادل الحر» وأمام استمرار الإدارة الأميركية في بسط هيمنتها على المنطقة العربية، فقد سَعَتْ إلى إكساب موقفها المشروعيةَ من خلال تقديمها لمبادرتها المسمّاة «مشروع الشرق الأوسط الكبير» والذي تَهْدف من خلاله ـ كما

أرى ـ إلى فرض منظورها على المنطقة، وإعادةِ تشكيلها وفقًا لمصالحها الاستراتيجية، وإلى تقديم خدمة كبرى لحليفتها التاريخية «إسرائيل.»

أثار هذا المشروع ردودَ فعلٍ قويةً، لا من قِبل الأوساط الشعبية وحدها، وإنما ـ ويا للمفارقة ـ من لدن الأنظمة الحاكمة التي اعتبرتْه تدخُّلاً في الشأن الداخلي؛ وكأنَّ القواعدَ العسكرية المنتشرة في الأراضي العربية، والتوجيهَ الدائم الذي تتلقّاه الأنظمةُ العربيةُ من البيت الأبيض، والتدخُّلَ الفاضح لأميركا في أشغال القمم العربية السيئةِ الذكر، ليست إملاءاتٍ ولا تدخُّلاتٍ في السيادة الوطنيةِ لهذه الدول ! وإذا كنّا نَفْهم مغزى «انتفاضة» الحكّام العرب وندرك درجات خوفهم على عروشهم المهترئة، فإنّ ما لم نتمكَّنْ من استيعابه هو وقوفُ بعض المثقفين العرب وبعض هيئاتِ المجتمع المدني العربي خلف القائد الملهَم في معارضته للمبادرة الأميركية حول «الإصلاح،» وترديدُهم المقولات ذاتَها التي تسوِّق لها الأنظمةُ العربيةُ هذه الأيام، مثل «الخصوصية،» و«ضرورة بزوغ إرادة الإصلاح من الداخل،» و«الخوف من عواقب تطبيق الديموقراطية الكاملة بسبب تنامي الخطاب الأصولي الإسلامي».

إنّ الإصلاح في العالم العربي ضرورة تمليها طبيعةُ حياة الشعوب المتطلِّعة إلى التنمية والتقدم. وأيُّ إصلاح لا بدّ له من مسوِّغات التحقق؛ ومن بين هذه المسوِّغات: الحوارُ مع الآخر، والإفادةُ من تجاربه، والاستعانةُ بإمكانياته ولهذا كان من الأَوْلى أن يبادر المثقفون العرب وأعضاءُ هيئات المجتمع المدني العربي إلى فتح قنوات للحوار مع العالم الخارجي، وبخاصة مع المجتمع الأميركي، حتى يتسنَّى لهم شرحُ مواقفهم، وإظهارُ رغبتهم في الإصلاح، وفضحُ السياسة الأميركية في المنطقة، وكشفُ المقاصد المبيَّتة خلف مبادرة «الشرق الأوسط الكبير.» إنَّ مثل هذا الحوار الهادئ والعقلاني هو وحدَه القادر على تقوية جبهة الرفض العربي الشعبي لهذه المبادرة، وعلى سحب البساط من تحت أقدام الأنظمة العربية التي تَعْمل على استثمار مواقف المثقفين وهيئات المجتمع المدني الصادقة والشريفة من المبادرة الأميركية لتعطيل مبادرة الإصلاح **الحقيقية**

إدارة بوش تُبرز بعض الديكتاتوريات في شكل أنظمة «رائدة» لا لشيء إلاّ لأنَّها خاضعة لها

عبد الحي مودن (أستاذ في العلوم السياسية، ومدير «مركز تواصل الثقافات» في الرباط). بدوري أرحِّب بالصديق جول بيْنِنْ، الذي كنتُ قد تعرّفتُ عليه منذ العام ١٩٨١. فقد التقينا في مدرَّجات جامعة ميشيغن الأميركية، حيثُ كنت أحضِّر الدكتوراه في العلوم السياسية، فيما كان هو يهيِّئ الدكتوراه في التاريخ ويشتغل في الوقت نفسه في مكتبة الجامعة. وإلى جانب ذلك، يُعتبر جول بيْنِنْ من بين أهمّ المفكرين الأميركيين الذين طَوّروا الفكرَ الماركسي في الولايات المتحدة الأميركية، من خلال الدراسات العميقة التي قَدَّمها عن العالم العربي، وتحديدًا دراسته النابهة عن الحركة العمّالية في مصر. كما لعب دورًا هامًا في إصدار وتحرير مجلة **ميريب** MERIP، وهي المجلة التي تَفْتح صفحاتِها للأصوات التقدمية في العالم، وقد استطاعت أن تنتج العديد من الكتابات المتطوِّرة عن البلاد العربية الإسلامية.

ولمّا كنتُ في هذه المناسبة أستعيد علاقتي بجول، فإني أودّ أن أذكِّره بواقعة شهدتْها علاقتُنا في بداياتها. فقد كان من اليهود التقدميِّين الذين فكَّروا في خلق مجال للحوار بين المفكّرين اليهود والأميركيين من جهة، والمفكرين العرب التقدميين من جهة ثانية، في مسألة الشرق الأوسط والسلام. وكنتُ ساعتَها على توافق فكري مع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، إذ كانت تَرْبطني بمناضليها علاقاتٌ متينة. وعندما عَرَضَ عليّ جول فكرةَ الانتماء إلى ذلك الفضاء لم أتردَّد في القبول، غير أنّ رفاقي في الجبهة الشعبية ألحّوا علي بالانسحاب من المجموعة، فما كان لي إلاّ أن كتبتُ ساعتَها رسالةً إلى جول أَطْلب فيها منه سَحْبَ اسمي من هذه المجموعة وكم حَزَّ ذلك في نفسي، إلاّ أنّ تعاطفي السياسي يومَها كان أشدَّ من ميولي الفكرية. وبعد كلّ هذه السنين ما زلتُ أتساءل. «هل كان موقفي آنذاك بعيدَ النظر أم لا؟»

جول بينِنْ: شكرًا جزيلاً لعبد الحق ولمجلة الآداب على تنظيمهما لهذا اللقاء وشكرًا كذلك للصديق عبد الحي مودن على كلمته الرقيقة وعلى استضافته لأشغال هذا اللقاء الحواري الفكري، الذي يسعدني كثيرًا أن أتواصل ـ من خلاله ـ مع مجموعة من المثقفين المغاربة والعرب. وأبدأ هذا اللقاء معكم بكلمة موجزة عن مشروع «الشرق الأوسط الكبير،» وبعدها بإمكانكم طرحُ أسئلتكم المتعلِّقة بهذا المشروع أو بغيره من الموضوعات

يقوم «مشروعُ الشرق الأوسط الكبير» على ثلاثة أسس رئيسة هي: ١. تشجيع «الديموقراطية» في العالمين العربي والإسلامي. ٢. تشجيع التجارة الحرة بين أميركا وأوروبا من جهة، والعالم العربي والإسلامي من جهة ثانية. ٣. إعادة تحديد منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

يتأسّس تشجيعُ «الديموقراطية» في العالمَيْن العربي والإسلامي على محوريْن: أولاً، ترسيخ قيم «حقوق الإنسان»، وثانيًا، محاربة الأمية ورفْع مستوى التربية والتعليم و«إصلاح» مناهجهما ليواكبا التحولات المرتقبة. وكما تتبّعنا جميعًا، فقد واجه موضوعُ الديموقراطية والإصلاحات السياسية وإصلاح مناهج التربية والتعليم في مبادرة «الشرق الأوسط الكبير» الأميركية معارضةً شديدةً من قمة هرم النظام السياسي العربي. وقد سمعنا الرئيس المصري يُدْلي بتصريحات تنمّ عن موقف رافض للمشروع، إذ اعتبر أنّ الإصلاح والتغيير أمران من اختصاص العرب ولا يمكن أن يتمّا في المنطقة بالوكالة. أما في ما يتعلق بالشعوب العربية والإسلامية، فقد أَضْحت مُدْركةً للعبة الإدارة الأميركية مع المسألة الديموقراطية، انطلاقًا من تاريخ العلاقات المشبوهة لهذه الإدارة مع الأنظمة الديكتاتورية في المنطقة ودعمِها لها في قمع إرادات التغيير الحقيقية في المنطقة. وهذا ما يتكرّر حدوثُه اليوم مع إدارة بوش من خلال إبرازها بعضَ الأنظمة الديكتاتورية العربية في شكل أنظمةٍ «رائدةٍ» في التغيير والإصلاح في الوطن العربي، لا لشيء إلاّ لأنّها خاضعةٌ لإرادة بوش ولرغبات الإمبريالية الأميركية في المنطقة.

إدارة بوش عازمة على تحقيق «الشرق الأوسط الكبير» ولو بالقوة

بالنسبة إلى موضوع تشجيع التجارة الحرة، يمكننا اعتبارُ هذه العملية جزءًا من سياسة العولمة التي تَقُودها أميركا وتجيِّش لها الوسائلَ والإمكانياتِ من أجل ترسيخها على المستوى العالمي. وبإمكاننا الحُكْم على «العولمة» من خلال الاستناد إلى تجربة كبيرة في مجال التجارة الحرة رَبَطَتْ أميركا ببعض الدول في أميركا الجنوبية وآسيا، مثل الهند والبرازيل والأرجنتين. فهذه البلدان، وإنْ شهدتْ نموًا اقتصاديًا ملحوظًا جرّاء تطبيق بنود اتفاقية التبادل الحر مع أميركا، إلاّ أنّها عرفتْ في المقابل تعميقًا مهولاً في الفجوة الاجتماعية بين الفقراء والأغنياء. كما برزتْ ظواهرُ الفقر والبطالة والجريمة المهدِّدة لأمن هذه الدول واستقرارها. ولنا أن نتصوّر حالَ المجتمعات العربية والإسلامية ـ وهي مجتمعات تشكو أصلاً من اختلال فظيع في توازن النسيج الاجتماعي ـ حين تسيطر على مواردها ومقدّراتِها الشركاتُ الأميركيةُ العملاقةُ، في ظلّ انعدام التوازن في القدرة التنافسية لدى القطاعات الاقتصادية والمالية والتجارية في المنطقة.

في موضوع إعادة تحديد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أرى، بدءًا، الإشارةَ إلى أنّ مصطلح «الشرق الأوسط» هو مصطلح بريطاني كولونيالي كان يدلّ بالمنطوق وبالمفهوم الجيوستراتيجيْن على المنطقة الممتدة بين إنجلترا والهند، وهي في الأصل مجموعُ مستعمرات بريطانيا في ذلك الحين. أما فرنسا الكولونيالية فقد كانت تتحدث عن «منطقة شمال إفريقيا» كمنطقة جيواستراتيجية خاضعةٍ لنفوذها الاستعماري، إذ لم تكن هذه المنطقة مُدْرَجةً ضمن الفضاء الشرق أوسطي كما أَثْبَتَّه ورسمتْ حدودَه الإمبرياليةُ البريطانيةُ ساعتَها. ولما كانت أميركا هي القوة الإمبريالية الجديدة والوحيدة في العالم، فمن الضروري أن تعيد النظرَ في هذا التقسيم للعالم من منطلق مصالحها وأهدافها الاستراتيجية الملحّة. ولهذا السبب تَعْرض الإدارة الأميركية «مشروعَ الشرق الأوسط الكبير» باعتباره خطابًا ثقافيًا وسياسيًا جديدًا يَهْدف إلى إعادة ترتيب البيت العالمي وفق منظورها.

من أهداف هذا المشروع الرئيسة توسيعُ منطقة الشرق الأوسط لتمتدّ من المغرب إلى باكستان. وهذا يعني أنّ المنطقة لم تعد تضمّ منظومةَ الدول العربية فحسب، كما لم تَعُدْ هي منطقةَ الشرق الأوسط التقليدية، بل صارت الجزءَ الحيوي الكبيرَ والاستراتيجي من العالم الإسلامي. والسؤال هو: لماذا تريد حكومةُ جورج بوش إعادةَ تحديد المنطقة بهذا الشكل؟ الجواب في اعتقادي يعود إلى سببيْن: **الأول** هو أنّ هذه الحكومة تؤْمن بوجود مشاكل في العالم الإسلامي متمثّلةً في غياب الديموقراطية وفي غياب التطور الاقتصادي الرأسمالي؛ ولذلك فهي مضطرة من خلال مشروعها الجديد إلى معالجة هذه القضايا حتى تتمكّن المنطقةُ من الانضمام إلى مسيرة العولمة التي تقودها أميركا.

والسبب **الثاني** هو أنّ منطقة الشرق الأوسط الكبير تُعتبر في العرف السياسي لإدارة بوش المجالَ الخصبَ والحيوي لترعرع «الإرهاب العالمي»؛ ولأنّ محاربة الإرهاب أضْحت الشعارَ الرئيسي لسياسة هذه الإدارة الخارجية، فإنّ إعادة ترتيب هذه المنطقة وإعادةَ تشكيلها ستكونان رمزًا للقوة الأميركية في إعادة تكوين جزء كبير من العالم.

ومما يجب التنبيه إليه في هذا المقام أنّ مشروع «الشرق الأوسط الكبير» لم يُهتمّ به كثيرًا في الأوساط الإعلامية والفكرية غير المتخصِّصة في أميركا. وهذا يعني أنّ غالبية الرأي العام الأميركي تَجْهل موضوع المشروع ومقتضياته وأهدافه. ومن أهمّ ما كُتِبَ عنه مقالةُ بريزنسكي في **نيويورك تايمز**، حيث أكّد أنّه خطأ فادح في السياسة الأميركية الحالية، ونبّه المسؤولين إلى استحالة تطبيقه لكنْ يبدو أنّ الإدارة الأميركية عاقدةٌ العزم على فرضه، ولو اقتضى الأمر اللجوءَ إلى القوة. لذا فمن واجب المثقفين العرب والمسلمين المبادرةُ إلى قراءة المشروع المطروح، وتحليل مكوِّناته، وحملِ وجهات نظرهم إلى الرأي العام الأميركي من خلال فتح قنوات الاتصال معه. وبهذه الطريقة وحدها نستطيع جميعًا إقناعَ الشعب الأميركي بفشل السياسة الأميركية ومشروعها في «الشرق الأوسط.»

■

«الشرق الأوسط الكبير» خطاب أميركي يَهْدف إلى إعادة ترتيب البيت العالمي وفق منظور الإدارة الأميركية

■

محمود معروف (كاتب فلسطيني ومدير مكتب **القدس العربي** في المغرب): كم كنتُ أتمنى أن لا يقدَّم إلينا جول بيْنِنْ باعتباره يهوديًا، لأنّنا في الأصل نتعاطى مع إنسان ومع موقف ومع فكر أكثرَ مما نتعامل مع معطًى عقائدي لا يضيف إلى معادلة الحوار شيئًا يُذْكر. وأعتقد أنّ شخصًا مثل الأستاذ بيْنِنْ، أو كاتبًا كبيرًا مثل إدمون عمران المالح، أو مناضلاً عنيدًا مثل أبراهام السرفاتي، هم أقربُ إليّ من أولئك الذين يتوهَّمون أنّهم يمثّلونني باسم العقيدة أو القرابة العِرْقية. لهذا فأنا أحاور اليوم مفكّرًا أميركيًا بأفق إنساني رَحْب، وبعقيدة ديموقراطية وحرة تناضل من أجل مناصرة المظلوم.

عندما أَسْمع ما تقولونه عن «مشروع الشرق الأوسط الكبير» وأُقارنه بما يقال عنه في الأوساط الرسمية العربية، أَشْعر بالهلع. إذ نجد مسؤولينا يحاربون المشروعَ لخوفهم من الإصلاح، الذي من شأنه ـ إذا ما تحقق بالشكل المطلوب ـ أن يهزّ عروشَهم ويدمِّرَ مستقبلَهم السياسي. وهكذا نجدهم يستنجدون بأوروبا على أميركا، رجاءَ أن تَضْغط الأولى على الثانية لكي لا يُحرَجوا بفتح ملفات الإصلاح.

يبقى أنّ أحد أهمّ أهداف هذا المشروع هو استيعاب «إسرائيل» ضمن المنطقة. فالظاهر أنّ الإدارة الأميركية تعيش هذه الأيام مأزقًا حقيقيًا في تعاطيها مع المسألة الفلسطينية، وإلاّ فكيف نَطْلب من الفلسطيني أن يكون ديموقراطيًا وأن يساهم في التنمية الاقتصادية وهو لا يَمْلك دولة؟ وكيف نريد من الفلسطيني أن يؤْمن بالديموقراطية، وأن ينظِّم انتخابات، وهو يعيش تحت نير الاستعمار والاحتلال والاستيطان؟ كما يبدو جليًا، من خلال هذا المشروع، مدى الإرباك الذي تعانيه الإدارة الأميركية في تعاطيها مع المسألة الإسرائيلية. ذلك أنّ وجود حكومة يقودها شارون لا بد أن تؤدِّي إلى ترسيخ الكراهية وإلى تجذير أسباب العنف. وما دام المشروع الأميركي غيرَ قادرٍ على إيجاد حل لهذه المسألة، فإنّه سيظلّ متعثِّرًا في مراحل تطبيقه.

سؤالي في هذا الإطار هو التالي: هل الإدارة الأميركية جادة في مشروع «الشرق الأوسط الكبير،» وقادرة، من ثم، على التعاطي الإيجابي مع المعضلتيْن اللتيْن أشرتُ إليهما؟ وإذا كان الأساس الذي يقوم عليه المشروع هو إقامة الديموقراطية وإطلاقُ مسلسل التنمية في المنطقة، فهل بالإمكان تحقيقُ ذلك مع استمرار وجود أنظمة لا تؤْمن بالديموقراطية ولا بالتنمية، أنظمةٍ رَعَتْها أميركا وباركتْ تفنُّنَها في قمع شعوبها واضطهادهم؟ وكيف تسعى أميركا إلى اجتثاث الإرهاب من المنطقة في ظلّ حكم أنظمة تتّهمها هي نفسُها بالعمل على تفريخ العنف والإرهاب؟

جول بيْنِنْ: شكرًا على المداخلة. وشكرا كذلك على الإشارة إلى القضية الفلسطينية؛ فأنا فعلاً نسيتُ في عرضي التطرُّقَ إليها

إنّ جزءًا كبيرًا من إعادة تحديد المنطقة في مشروع «الشرق الأوسط الكبير» يَهْدف إلى استيعاب إسرائيل، وإلى تقليص حجم القضية الفلسطينية ومكانتها، انطلاقًا من الرؤية الأميركية للمنطقة. وما فعله شارون باغتيال الشيخ ياسين يشكّل جزءًا من هذه الرؤية. فقد نجح في إقناع بوش بأنّ عرفات وحماس صنوان للقاعدة وبن لادن، وبالتالي يستطيع ـ بموافقة أميركية ـ محاربةَ الإرهاب المجسَّد فيهما. وقد عَبَّر عن هذه الموافقة الأميركية نائبُ الرئيس الأميركي ديك تشيني في تصريح له منذ

بضعة شهور، قال فيه بالحرف: «إنّ الديموقراطية شرط أساسي لتحقيق السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين.» وذلك يعني أنّ من المفروض إحداثَ تغييرات في النظام في فلسطين مماثلةٍ لتلك التي حدثتْ في أفغانستان والعراق.

في مثل هذه الأجواء، وفي سياق تنامي الدعوة إلى فرض الديموقراطية عن طريق القوة، يصبح لزامًا على المثقفين الأميركيين المعارضين أن يبادروا إلى خلق فضاء للتواصل مع زملائهم، لا في العالمين العربي والإسلامي فحسب، وإنّما في العالم الثالث برمّته. ذلك لأنّ التضامن كان دائمًا السلاحَ الرئيس للمعارضين للإمبريالية. وممّا تجب الإشارةُ إليه أنّ مفهوم «التضامن الدولي» عَرَفَ تراجعًا ملحوظًا عشية انهيار الاتحاد السوفيتي، ويبدو أنّ الظروف مواتيةٌ اليومَ لاستعادة دوره ووظيفته في تدبير التحالف ضد القوى الإمبريالية الأميركية والصهيونية.

إنّ السياسة الأميركية يكتنفها تناقضٌ بنيوي خطير. ذلك أنّ الأنظمة العربية والإسلامية ليست أنظمة ديموقراطية البتة، ومع ذلك نجد الإدارة الأميركية تَدْعم وجودَها ما دامت تلك الأنظمة تطبِّقُ الأوامرَ التي تمليها عليها. ولن أُفشي سرًا إذا قلت لكم إنّ أميركا ذاتَها اليوم ليست فيها ديموقراطيةٌ حقيقية: فكُلُّكم تابعتم كيف تم انتخابُ الرئيس الحالي، والعديدُ من الملاحظين يُشكِّكون في سلامة الانتخابات.

نجح شارون في إقناع بوش وعالميه الرأى العام الاميركي بأنّ الشيخ ياسين هو بن لادن فلسطين

مجمل القول إنّ حكومة جورج بوش لها مفهومُها الخاص للديموقراطية، وهو مفهوم يتناغم مع المفهوم الذي يَحْمله شارون لها، وبخاصةٍ في ما يتعلق بموضوع الحرب على الإرهاب. لذلك نَسْمع كثيرًا في أميركا مقولةَ إنّ إسرائيل هي الديموقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط، لكنّنا نادرًا ما نسمع مَنْ يتساءل: كيف يُمْكن أن تكون إسرائيل دولةً ديموقراطيةً وهي تحتلّ الضفة الغربية وقطاع غزة؟ أو: كيف يتأتى لدولة إسرائيل [فلسطين ٤٨] أن تكون ديموقراطيةً وعشرون بالمائة من مواطنيها فلسطينيون لا يتمتعون بحقّ المواطنة مثل السكان اليهود؟

أعود إلى مشروع الشرق الأوسط الكبير لأؤكّد أنّ السياسة الأميركية الحالية في منطقة الشرق الأوسط، أو في غيرها من مناطق العالم، لن يُكتب لها النجاحُ رغم القوة الأميركية الساحقة. قد تَنْجح وتُهَيْمن لسنوات أو عقود، لكنّها غيرُ مرشّحة على المدى البعيد لأن تكون قادرةً على تحقيق الاكتساح والنجاح اللذيْن تَنْشدهما.

لحسن حداد (أستاذ جامعي): أفضّل، قبل أن أطرح بعضَ الأسئلة على الأستاذ جول، أن أتقدم بملاحظتين:

أولاً: الفرضية الأساسية التي يقوم عليها مشروعُ «الشرق الأوسط الكبير» هي أنّ الديموقراطية ستكون القاطرةَ إلى تحقيق التنمية التي تحارب الفقر وتحدُّ من الأسباب المؤدّية إلى الإرهاب. لكنّ المزاوجة الميكانيكية بين الديموقراطية والتنمية قد تبدو غريبة، خاصةً إذا استحضرْنا التجاربَ التاريخيةَ للشعوب في هذا المضمار إبان القرن العشرين، والتي تؤكّد جميعُها أنّ التجارب التي حاولتْ أن تجعل من الديموقراطية مقدِّمةً للتنمية آلت إلى الفشل.

ثانيًا: الحديث عن تطبيق الديموقراطية في الوطن العربي لا يأخذ في الاعتبار مجموعةً من الظروف والملابسات التي تميِّز الحراكَ السياسي في هذه المنطقة. ومن أهمّ هذه الملابسات تميُّزُ المشهد السياسي عندنا بوجود هوّة شاسعة بين الفرقاء السياسيين، وهو ما يعني أنّ تحقيق الديموقراطية أو التناوب الديموقراطي على السلطة لن يتمّ إلاّ بوجود هزّاتٍ عنيفةٍ في عمق هذه المجتمعات فإذا كان التناوبُ الديموقراطي على السلطة في أوروبا وأميركا لا يَعْرف مثلَ هذه الهزات العنيفة، فلأنّ الفرق بين المتبارين السياسيين متقلِّصٌ إلى حدّ ملحوظ، ولأنّ وجود طبقة متوسطة تحقِّق نوعًا من الازدهار الاقتصادي والاجتماعي يتيح إمكانيةً للتنافس حول مَنْ سيدير هذا الازدهارَ المتحقِّق أصلاً أما في عالمنا نحن، فإنّ التنافس يكون عادةً حول مَنْ يستطيع تدبيرَ **البؤس** المتحقِّق أصلاً. وبالتالي، فإنّ التجربة الديموقراطية في العالمين العربي والإسلامي لا يُمْكنها أن تنجح بالشكل المطلوب ما دمنا ـ في حال وجود انتخابات حرة ونزيهة ـ سنواجَهُ بصعودِ تياراتٍ معاديةٍ للديموقراطية.

تأسيسًا على هاتين الملاحظتين، أطرح عليكم الأسئلة التالية:

ـ هل هناك وعي لدى الإدارة الأميركية، ولدى الرأي العام الأميركي، بأنّ المراهنة على الديموقراطية مراهنةٌ محفوفةٌ بالمخاطر؟

ـ إلى أيّ حد يستطيع الخطابُ الإمبريالي الجديد أن يَنْجح في إعادة إنتاج لحظات تاريخية محدَّدة، كأن تُقرأ وضعيةُ الاحتلال في العراق في ضوء تجربة الاحتلال في اليابان (رغم ما بين التجربتين من تمايزٍ واختلافٍ محكومَيْن بشروط ومسوِّغات تاريخية وحضارية)، أو أن يقدَّم مشروعُ «الشرق الأوسط الكبير» من خلال إعادة إنتاج اللحظة التاريخية التي قُدِّم فيها مشروعُ مارشال لأوروبا المنهَكَة بفعل الحرب، ودونما استحضار للأوضاع التاريخية والجغرافية للمنطقة العربية الإسلامية ولخصوصياتها الحضارية؟

ـ وأخيرًا، هل تشاطرني الرأي بأنّ هناك قراءةً ساذجةً للوضع العربي من طرف الإدارة الأميركية، ومن لدن الكتابات الأكاديمية والإعلامية في أميركا؟ وهل تظنّون أنّ هذا السلوك قد يَدْفع بالعالمَيْن العربي والإسلامي إلى النظر في نفسيْهما بعد تراجع حدة ردود الفعل السلبية على مشروع «الشرق الأوسط الكبير»؟ أليس من الأَوْلى الاعترافُ بأنّ هناك مشاكلَ جوهريةً في مسائل حقوق المرأة والديموقراطية والتنمية والحرية السياسية والتربية والتعليم عندنا، بدل الوقوف عند رفض المشروع جملةً وتفصيلاً؟

الظروف مواتية اليوم لاستعادة دور «التضامن الدولي» ووظيفته ضد الإمبريالية والصهيونية

لطيفة بوسعدن (صحفية في جريدة **الصحيفة** الأسبوعية): أودّ بدايةً أن أطرح عليكم سؤالاً مباشرًا: كيف استقبلتم، كمثقف وكمفكر ديموقراطي، حَدَث اغتيال الشيخ ياسين؟ ثم أتساءل: إلى أيّ حد يستطيع التصور الأمريكي للديموقراطية أن يَفْرض نفسَه كقيمة في حقل التداول السياسي والفكري في الأقطار العربية؟ وهل هناك تأثير واضح للمثقف الأميركي في صناعة وتشكيل الرأي العام داخل أميركا، وفي دوائر صناعة القرار السياسي في المؤسسات الرسمية الأميركية؟

جول بنين: زوجتي الجالسة في الخلف نبَّهتني، قبل بداية اللقاء، إلى أنّه لا بدّ أن يَطْرح عليّ أحدُكم سؤالاً عن اغتيال الشيخ ياسين. وأستسمحكم في أن أبدأ من هذا السؤال

حقيقةً، يَصْعب أن تجد في أميركا مَنْ يتلفَّظ بكلمة إيجابية عن الشيخ ياسين. فقد نجح شارون في إقناع إدارة بوش، وفي إقناع غالبية الرأي العام الأميركي، بأنّ «حماس» هي الامتداد الشرعي لـ «القاعدة»، وبأنّ الشيخ ياسين هو بنُ لادن فلسطين، الأمرُ الذي صَيَّرَ قضيةَ تصفية حماس وزعيمِها ضرورةً وطنيةً أميركيةً ! وأنا شخصيًا مقتنع بأنّ هناك نوعًا من التنسيق بين الإدارة الأميركية وأرييل شارون في مسألة اغتيال الشيخ ياسين. فبالرغم من أنّ كونداليزا رايس نَفَتْ أية علاقة لإدارتها بالعملية، فإنّنا نَعْلم أنّ نائب الرئيس ديك تشيني كان في إسرائيل وقتَ وقوع الجريمة، وقد خرج مباشرةً بعد الإعلان عن عملية الاغتيال ببيان يدين فيه عمليات حماس الإرهابية ويَدْعم سياسةَ التصفية التي تنتهجها إسرائيل في حق قياديي هذه الحركة.

في منظوري، تتميز حركةُ حماس بمسألتيْن إيجابيتيْن جدًا. أولاً، حماس تقوم بمقاومة الاحتلال الإسرائيلي في وقتٍ عجزتْ فيه السلطةُ الفلسطينيةُ عن الاضطلاع بذلك. وثانيًا، تعمل حماس على توفير خدمات اجتماعية هامة للفلسطينيين في الضفة الغربية وفي قطاع غزة، وهو ما تَعْجز السلطةُ الفلسطينية عن القيام به هو أيضًا. إلاّ أنّ حركة حماس تتوفّر على سلبية في سياستها النضالية ضدّ الاحتلال الإسرائيلي، وذلك باعتمادها على العمليات الانتحارية التي تَسْتهدف المدنيين من الإسرائيليين. ويشكّل هذا السلوكُ خطأً أخلاقيًا في الثقافة السياسية لدى الرأي العام الغربي، ولدى المواطن الأميركي. وأعتقد أنّ من مهامّكم، كمثقفين وكمفكّرين عرب ومسلمين، فتحَ حوار داخلي بخصوص هذا النوع من التكتيكات النضالية، خاصةً وأنّ له رصيدًا تاريخيًا في ثقافة المقاومة العربية منذ حرب التحرير الجزائرية فقد حان الوقت، في نظري، لمواجهة هذا التراث النضالي بنوع من الأسئلة الصريحة والموضوعية.

بالنسبة إلى موضوع الإمبريالية الجديدة ومشكلة الديموقراطية في العالم العربي، أستطيع القول إنّ صمويل هنتنغتون، أستاذَ علم السياسة في جامعة هارفرد، كان أيامَ حرب ڤيتنام قد كَتَبَ دراسات تتمحور حول فكرة رئيسية، وهي أنّ الديموقراطية يمكن أن تسبِّب مشاكلَ في العالم الثالث لأنّها قد

تأتي بتيارات معادية للإدارة الأميركية، وأنّه من المفروض ـ من ثم ـ تحديد سقف الديموقراطية في هذه البلدان كما يقول. الحديث ذاتُه يدور اليوم بخصوص الإصلاح السياسي والديموقراطي في العالمين العربي والإسلامي. لكنّ أميركا لا يهمّها تطبيقُ ديموقراطية حقيقية في هذه المنطقة، بل تَستخدم الديموقراطية عصًا تُخيف بها كلَّ مَنْ سَوَّلَتْ له نفسُه أن يغرِّد خارج السرب الأميركي.

في أميركا هناك حركة معارضة للسياسة الأميركية يقودها مثقفون ونقاباتٌ عمّاليةٌ وطلبةٌ. وأَذْكر في هذا الصدد المفكِّر الراحل إدوارد سعيد، الذي كان مناضلاً ومفكِّرًا عالميًا لا مناضلاً فلسطينيًا أو شرقأوسطيًا فحسب. وهناك العالِمُ اللغوي نعوم تشومسكي؛ إضافةً إلى مفكرين عديدين ليسوا معروفين في العالم العربي، وجميعُ هؤلاء يناضلون من أجل تحقيق العدالة الإنسانية ومناهضة كلّ أشكال الهيمنة الإمبريالية الأميركية وهيمنة حليفاتها في العالم. لكنْ يجب الاعتراف بأنّ جبهة المعارضة هذه ما تزال ضعيفةً وغيرَ منظّمة، وإنْ كانت المظاهراتُ الكبيرةُ في العام ١٩٩٩ في سياتِلْ ضدّ منظمة التجارة العالمية قد شكّلتْ نقطةَ تحوُّلٍ عند بعض القوى في داخل أميركا ممّن لم تكن تتعاون معنا في هذا الاتجاه. كما أنّ المظاهرات العالمية ضدّ الحرب على العراق كانت ذاتَ أهمية بالغة، إذ شارك فيها المعارضون الأميركيون للحرب إلى جانب الحركة العالمية لمناهضة الحرب، الأمرُ الذي وسَّع إلى حدٍ ما قاعدةَ الحركة المعارضة للسياسات الخارجية للإدارة الأميركية. غير أنّه يجب عدم تناسي معطًى أساسي أثناء الحديث عن حجم جبهة المعارضة، وهو أنّ الشعب الأميركي ما يزال يعيش تحت هول صدمة ١١ أيلول ٢٠٠٢. وللأسف، فإنّ هذه الصدمة التي هزَّت الشخصيةَ الأميركيةَ من الداخل ما تزال تسيطر على خيارات المواطن الأميركي وتوجِّه مواقفَه من العالم ومن الأحداث الجارية فيه. وهذا الشيء يدركه جيّدًا جورج بوش ويراهن عليه في ترويج سياسته، ولا شك أنّه سيعتمده خطابًا مركزيًا في حملته الانتخابية المرتقبة.

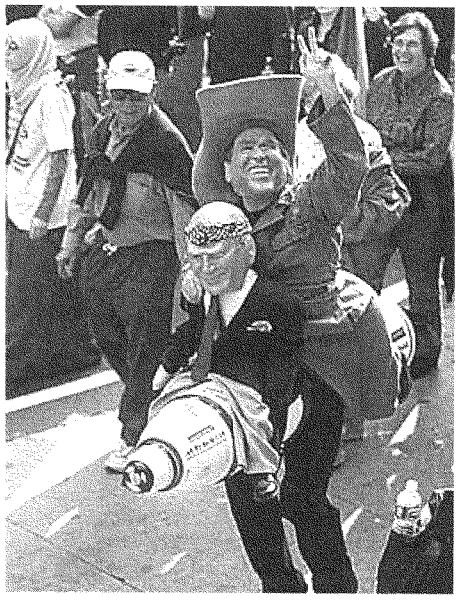
المظاهرات ضدّ الحرب الأميركية على العراق وسّعت قاعدة المعارضة الأميركيه

في الشهور الماضية صدر كتابان في موضوع الإمبريالية الجديدة الأول لجوزيف نايي Nye، وهو أستاذ في جامعة هارفرد، بعنوان **الإمبريالية الناعمة**، وتتلخَّص فكرتُه في أنّ الجيش الأميركي هو أقوى جيش في العالم وبإمكانه أن يغزو العالمَ؛ إلاّ أن الكاتب يوصي الإدارةَ الأميركية بانتهاج الخيار الديبلوماسي والاقتصادي بدل الخيار العسكري في حل مشاكل العالم وفي تكريس نفوذِها، ويَدْعوها إلى إقناع اليابان وأوروبا بمشاركتها في سياستها العالمية، وبخاصة في محاربتها للإرهاب أما الكتاب الثاني فهو لريتشارد كلارك وديڤيد فروم، وفيه نجد إصرارًا كبيرًا على ضرورة أن تنتهج الإدارةُ الأميركيةُ سياسةَ القوة العسكرية لضمان سيطرتها على العالم، بل أن تَسْتخدم القوة مستقبلاً ضد أوروبا لمنعها من تحقيق وحدة أوروبية تهدِّد المصالحَ الاستراتيجيةَ الأميركية. يمكنكم أن تلاحظوا، من خلال عرض مضمونَي الكتابيْن، إلى أيّ حد صار الخطابُ الإمبريالي الجديدُ حقيقةً ممارسةً في السياسة الأميركية. أما الفرق فلا يعدو أن يكون في النهج المتَّبع لدى الفريقيْن لترجمة هذا الخطاب على أرض الواقع. لهذا السبب يزداد حجمُ المسؤولية الملقاة علينا جميعًا. إنّ تكثيف التواصل بيننا والعمل معًا على مباشرة التأمل في المعضلات التي تُطْرح عليكم هو السبيل الكفيل بمناهضة مشروع «الشرق الأوسط الكبير» ومواجهة أيّ تدخل في شؤونكم الداخلية.

محمد حسني (باحث وعضو في «جماعة العدل والإحسان» الإسلامية المحظورة): نَشْكر الإخوة المنظِّمين لهذا اللقاء، وأودّ أن أشير في البدء إلى ملاحظة أولية تتعلَّق بالظرفية التي يُعقد فيها هذا اللقاءُ. فالدعوة جاءت في ظروف أقلُّ ما يقال عنها إنّها غيرُ ملائمة البتة، وذلك بعد اغتيال الشهيد أحمد ياسين. وتذكِّرني هذه المناسبةُ الأليمةُ بحادث إجراء المفاوضات المغربية ـ الأميركية حول منطقة التبادل الحر مباشرةً بعد الحرب على العراق واحتلاله. وهاتان المناسبتان وحدهما تكفيان دليلاً على معوِّقات الحوار وانسدادِ آفاقه.

ما هو الحوار؟ نَطْرح هذا السؤالَ العريضَ ونحن نتأمَّل مِنْ حولنا السياقاتِ المشبوهةَ التي بات يُحْشر فيها مفهومُ الحوار فكلُّ محاولةٍ للسلام والانبطاحِ والتضحيةِ بإرادة الشعوب صارت تُنْجز تحت مظلّة

«الحوار.» إنّنا، نظريًا وعمليًا، لا نَرْفض الحوار لأنّه أصلٌ من أصول عقيدتنا وأمرٌ ائتُمِرْنا به من ربّنا ورسولنا الكريم. والحوارُ، كما نفهمه ونؤْمن به، هو السبيل إلى التعارف بهدف إزالة كلّ مسبِّبات العداء والحقد. لكنّ السؤال عندنا هو: مَعَ مَنْ نتحاور؟ إنّ مَنْ نحاوره هنا هو أميركا التي تُناصبنا العداءَ، كأمة وكحضارة وكعقيدة، وتزدري شخصيّتنا الحضارية. فكيف يكون الحوارُ مع مَنْ يَرْفض حتى وجودَنا؟!

عادةً ما نتحدث بخصوص مقولة «الحوار» عن قيمة المصالح المتبادلة بين الأطراف المتحاورة. وإذا كانت المصالح، لأسباب تاريخية، تُعرَّف من جانبٍ واحدٍ، هو الجانب القوي، بأنّها مصالح مادية، فلا بدّ، في تقديرنا، من إتاحة الفرصة للجانب الآخر، الذي يُعرَّف بأنّه المستضعَف؛ فربما كانت لديه اقتراحاتٌ وعناصرُ من شأنها أن تُكْمل العناصرَ الماديةَ في ميزان القوى. فكما أنّ هناك قوة مادية عسكرية، فهناك قوةٌ لامادية، قوةٌ روحيةٌ قد تكون ذاتَ تأثير أكبر في مجريات الأحداث من القوة المادية. وفي هذا الجانب بالذات نستطيع القول بأنّنا، نحن المسلمين، الجهةُ القادرةُ على إفادة الغرب بأسرار هذه القوة. لذا وجب على هذا الغرب الاعترافُ لنا بأنّنا مستخْلَفون على أسرار تلك القوة، التي هي الضامنُ الأساسُ للتفاهم وللحوار ولصيانة الكرامة الإنسانية ولبناء مجتمع قائم على المحبة والإخاء والقيم النبيلة. وإذا نحن لم نُصْغ إلى هذا الرافد الإنساني، فإنّنا لن ندرك التوازنات الضرورية التي تخوّل وحدها إمكانياتِ الاعترافِ بالآخر. فهذه دعوة إلى الحوار وإلى تجاوز معوّقاته، فهل من مجيب؟

تقاوم «حماس» الاحتلال وتقدّم خدمات للفلسطينيين، خلافًا للسلطة الفلسطينية

عبد الحق لبيض: أشكر الأستاذ حسني على حضوره معنا هذا اللقاء، ومن خلاله نحيّي «جماعة العدل والإحسان» المحظورة التي نتمنّى أن يُرْفع عنها الحصارُ لتشارك في بناء مستقبل المغرب السياسي والثقافي. لكنّ ما أود الإشارة إليه هو أنّ الأستاذ جول لا يمثّل في هذا اللقاء إلاّ نفسَه وبضعةَ مفكرين أميركيين أحرار وديمقراطيين يقفون ضدّ سياسات الولايات المتحدة الأميركية الخارجية، ويناصرون القضايا العادلةَ في العالم ـ وفي مقدّمتها قضيّتا فلسطين والعراق. ومن جهتنا، وكما يَعْلم الجميع، فنحن لا نمثّل أيَّ جهة رسمية في المغرب، ولله الحمد. ومجلة الآداب، التي تستضيف جول بِيْنِنْ، معروفةٌ بخطّها النضالي القومي الرافض للانبطاح وللاستسلام. و«مركز تواصل الثقافات» الذي يحتضن هذا اللقاء مشهودٌ له باستقلاليته وبأنشطته العلمية الرائدة والرصينة. لذا فمن غير المبرَّر تشبيهُ لقائنا اليوم بحَدَث المفاوضات المغربية ـ الأميركية حول منطقة التبادل الحر؛ بل نحن بادَرْنا إلى مثل هذا الحوار المدني والأكاديمي المستقلّ عندما أحسسنا أنّ الحوارات الرسمية لا يُرتجى منها خيرٌ لأمتنا العربية.

أما أن يُعقد هذا اللقاء، الذي يَجْمع بين مثقف أميركي ذي أفق إنساني وموقف منصف من القضايا العربية، وبين مجموعة من المثقفين والإعلاميين المغاربة والعرب، غداةَ اغتيال الإسرائيليين لأبرز قيادات المقاومة، فأعتقد أنّ ذلك يجب أن يكون محفِّزًا **لتكثيف** مثل هذه اللقاءات لا العكس. ذلك أنّ الحوار مفروض ومطلوبٌ بحدة أكثر في لحظات الأزمة، وبخاصةٍ إذا كان مع صوت حر مثل صوت الأستاذ بِيْنِنْ.

خديجة مروازي (عضو المنظمة المغربية لحقوق الإنسان): أعتقد أنّ الدعوة إلى الحوار تتطلب تحقيق نوع من التكافؤ بين الأطراف المتحاورة. وإذا أردنا توصيفَ الأمور بدقة وموضوعية، فإنّنا لن نجد أنفسنا أمام الحوار وإنّما أمام الصراع ومعوّقات تدبير الصراع. ونتمنى بعد عقد أو عقديْن، إذا ما تغيّرت الظروفُ وتبدّلت الأوضاعُ، أن تُتْوَجَ مهمةُ الحوار. أما الآن فلا نرى أمامنا سوى مؤشّرات الصراع والعنف.

سؤالي الأول: إذا كان الوضع العام هو وضع الصراع، بعد أن بدا واضحًا أنّ الاختيار الاستراتيجي للإدارة الأميركية في تدبير الشؤون الدولية هو الاختيار العسكري، وبخاصة عندما يتعلق الأمر بالشرق الأوسط، فما الدور الذي يُمْكن أن تلعبه الديبلوماسيةُ الأميركيةُ في حلّ القضايا والأزمات في العالم؟ وهل هناك فعلاً ديبلوماسيةٌ أميركيةٌ قادرةٌ على حل هذه المشكلات؟

سؤالي الثاني: هل حَدَث تحوُّلٌ في الرأي العام الأميركي بعد الحرب على العراق جعله يهتمّ أكثرَ بالعالم الخارجي؟

سؤالي الثالث: ما مدى التأثير الذي يُمْكن أن تَنْهض به الجامعةُ في أميركا في ما يخصّ صياغةَ الرأي العامّ الأميركي الجديد من مسألة العراق وفلسطين والمنطقة العربية برمتها؟

عبد الحي مودن: عندما أَخْبرني صديقي عبد الحق بفكرة تنظيمه للقاء حواريّ على شرف جول، لم يكن يعلم أنَّه بذلك أثار في داخلي ذكريات الشباب والجامعة حين تعرَّفتُ على الصديق جول قبل عشرين سنة من يومنا هذا. ولا بد أنّ أمورًا عديدةً قد تغيّرتْ خلال هذه الفترة: فقد كانت التحليلات اليسارية في الستينيات والسبعينيات حول النظام الرأسمالي والقوى الإمبريالية والحركة الصهيونية قويةً ومُقْنعةً جدًا في قدرتها على تفكيك أنظمة الظلم والطغيان، لكنَّنا مع مرور الوقت رُحْنا نلاحظ اشتدادَ بأس الأنظمة الإمبريالية في مقابل تراجع القوى المعارضة لها. السؤال الذي أطرحه عليكم، باعتباركم واحدًا من المفكرين الأميركيين اليساريين المتخصِّصين في الشأن العربي: ما هو في رأيكم السببُ في هذا اللاتكافؤ بين القدرة على التحليل في الخطاب اليساري التقدُّمي، وضعف هذا التيار كقوة سياسية فاعلة في الميدان السياسي؟...

جول بيْنِنْ: سأبدأ بالسؤال الأخير لأؤكِّد أنَّ هناك أربعةَ اعتبارات في رأيي تُفسِّر فشلَ التحليل اليساري. ولكنْ قبل ذلك، أودّ أن أُخبر صديقي عبد الحي أنَّني لا أعتبر نفسي اليوم ماركسيًا، بالمعنى الكلاسيكي للمفهوم، وإنْ كنتُ لا أتنكَّر لماضيَّ الماركسي. أما الاعتبارات الأربعة فهي كالتالي:

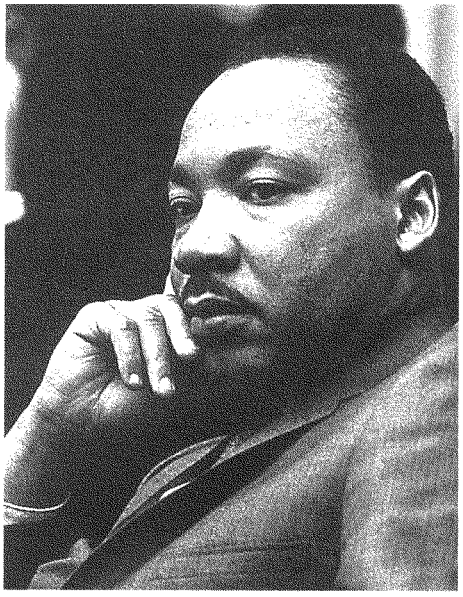

الفوة الروحية قد تفوق القوة المادية مارتن لوثر كنغ بحح ضدّ العنصرية رغم اغتياله

أولاً: حدثتْ ثورةٌ في الخطاب اليساري سنة ١٩٦٨، وبخاصةٍ في فرنسا، وإنْ لم تقتصر عليها. غير أنَّه، للأسف الشديد، لم يتم استثمارُ هذه الثورة اليسارية العالمية ونتائجها الميدانية في تفعيل الخطاب اليساري وتجديده، وفي تطوير آليات تحليله ومقاربته

ثانيًا: اعتُبر الاتحاد السوفيتي بمثابة رائد قوى اليسار العالمية وزعيم التقدُّمية والاشتراكية الأممية، في حين كان النظامُ السوفيتي نظامًا فاسدًا في الحقيقة؛ وهذا ما أثَّر سلبًا في منظومة التحليل اليساري.

ثالثًا: كثير من قوى التقدم العالمية كانت تشكو نواقصَ عديدة؛ ففي حين كانت تجربة الشعب الفيتنامي في مقاومته للإمبريالية الأميركية، مثلاً، أنصعَ تجربة نضالٍ ضدّ الإمبريالية في القرن العشرين، فإنّ الحزب الشيوعي الفيتنامي ـ مثله في ذلك مثل الحزب الشيوعي السوفيتي ـ لم يكن الحارسَ الأمينَ على منجزات ثورة الشعب الفيتنامي بفعل فساد مؤسساته وضعفِ أدائه السياسي.

رابعًا: فشلُ الاستراتيجيات والتكتيكات التي انتهجتْها، في وقت من الأوقات، النضالاتُ اليساريةُ على مستوى الفعل السياسي. وبالمناسبة أشير إلى اتفاقي مع ما ذكره الأخ حسني بخصوص القوة الروحية ودورها في رسم آفاق الصراع والتنافس السياسي. وأعترف، مثله، بأنّ القوة الروحية قد تَفُوق القوةَ المادية. فالزعيم الأميركي مارتن لوثر كِنْغ استعان كثيرًا بالقوة الروحية في مواجهة الولايات الأميركية الجنوبية العنصرية، وحقّق نجاحًا كبيرًا إلى حدّ ما رغم اغتياله. وفي المقابل ظَهَرَ في فترة الستينيات حزبُ «الفهود السود» الذي دعا إلى العنف وحَمْلِ السلاح. هذه العملية أخافت الكثيرَ من الناس، بيضًا وسودًا، لتَؤُول التجربةُ إلى الفشل في شرعنة هذا التكتيك النضالي أسلوبًا للمطالبة بالحقوق. وأعتقد أنّ هذه هي المشكلة الاستراتيجية في الخطاب والممارسة لدى التيار اليساري العالمي. فهذا الخطاب تبنّى، في لحظات، ممارسةَ العنف لتحقيق مطالبه، فأدّى ذلك إلى انحساره وخفوت وهجه.

أودّ أن أعترف، كذلك، بأنّ النظام الرأسمالي كان أكثر مرونةً مما كنا نعتقد في الماضي ولا يوجد اليوم، للأسف الشديد، مفكّر يستطيع أن يحلّل الشكلَ الحالي للنظام الرأسمالي وما شَهِدَه من تغيّرات وتجديدات منذ أوائل السبعينيات.

بخصوص ما تفضّلتْ به الأستاذة خديجة، أشير بدايةً إلى أنّ المتغيِّرات الكبرى في سيطرة النظام الرأسمالي بدأتْ مع فترة رئاسة كلينتون. ولو قمنا بتقسيم الفترة الأخيرة من الحياة السياسية الأميركية اعتمادًا على استراتيجيات الرؤساء الأميركيين المتعاقبين على ولاية البيت الأبيض، فسنجد الصورة على النحو التالي: الرئيس ريغن والرئيس بوش الثاني عَمَدا إلى استعمال القوة العسكرية كآلةٍ مفضّلةٍ لديهما لتحقيق أهداف السياسة الأميركية الخارجية. أما الرئيس جيمي

كارتر، وبخاصة في السنتين الأوليين من ولايته (على اعتبار أنّ الفترة الثانية صادفتْ قيامَ الثورة الإيرانية والغزوَ السوفييتي لأفغانستان فاضطرَّ إلى تغيير مواقفه وخططه)، والرئيس بيل كلينتون، باستثناء التدخل العسكري في يوغوسلافيا (والذي كان مرتبطًا بمسألة حقوق الإنسان، ولذلك ساندته كلُّ القوى الحية داخل أميركا)، فقد اعتمدا في سياستهما الخارجية على سياسة «القوة الناعمة» إذ لعبت الديبلوماسيةُ دورًا ملحوظًا في البحث عن حل للأزمات وأما جورج بوش الأب فكان قريبًا جدًا من سياسة ابنه وسياسة ريغن، خاصةً إذا تذكَّرنا أنّ ديك تشيني ـ زعيمَ سياسة القوة العسكرية في حل الأزمات العالمية ـ كان في عهده يتولّى حقيبةَ وزارة الدفاع وكان من المتحمِّسين والمنظِّرين الذين شَجَّعوا اتساعَ الحرب الأولى ضد العراق، كما دَعَمَ زيادة ميزانية تلك الوزارة لغرض دعم السياسة العسكرية للإدارة الأميركية

كثيرًا ما يتمّ الحديثُ عن الشعب الأميركي والرأي العام الأميركي بنوع من التبسيط والافتقار إلى المعرفة الدقيقة بالبنية التكوينية لهذا الشعب. فأميركا بلد شاسع، والناس في كاليفورنيا مثلاً يعيشون حياةً مختلفةً عن الناس في نيويورك أو في مدينة وايومنغ ـ مسقط رأس ديك تشيني: ففي هذه المدينة يعيش ثلاثمائة وخمسون ألف نسمة في أرض شبه فارغة، في حين أنّ الناس في نيويورك مثلاً يعيشون بالملايين حياة مختلفة تمامًا، حياةً صاخبةً وعنيفةً وخانقة. لذلك يبدو من الصعب جدًا على أيّ قوة سياسية أن تنظِّم هذا الشعب. أكيدٌ أنّ القوة المسيطرة تستطيع أن تنظِّم الأمور المرتبطة بالخدمات الحكومية، كالتربية والتعليم والصحة ونحوها، لكنّها تعجز عن تأطير هذا الشعب سياسيًا.

اعتبار الاتحاد السوفياتي رائدَ قوى اليسار العالمية أثّر سلباً في منظومة التحليل اليساري

من المؤكّد أنّ الجامعة تقوم بدور في مجال صناعة الرأي العام، كما لاحظتْ خديجة لكنّ المشكلة تتمثَّل في حدة الأزمة التي بدأ يتخبّط فيها التعليمُ في أميركا منذ سنوات. ففي جامعة كجامعة ستانفورد، التي أنتمي إلى هيئة التدريس فيها، تَبْلغ قيمةُ رسوم الدراسة فيها سنويًا ما يناهز الأربعين ألف دولار؛ أيْ أنّ الطلبة الأميركيين الفقراء لن يتمكَّنوا من استكمال دراساتهم الجامعية. وهذا مؤشِّر على أنّ التعليم الجامعي في أميركا سيصير بعد عشر سنوات امتيازًا يَنْعم به أبناءُ الأغنياء دون سواهم. وهذا من شأنه أن يؤثِّر في مستوى وعي الجماهير، وفي درجات انخراطهم في قضايا الشأن العام، الأمرُ الذي سيصعِّب على الجامعة المساهمةَ بفعالية في صناعة الرأي العام الأميركي وتوجيهه.

إلى جانب هذا العامل، نشير إلى أنّ معرفة الشباب الأميركي الذي يتخرّج من المدرسة الثانوية محدودةٌ في شؤون تاريخ أوروبا والصين، ولا يَعْرف شيئًا عن تاريخ الشرق الأوسط أو تاريخ العالم الإسلامي. والسبب هو أنّه لم يتلقَّ طيلة سنوات دراسته، من الابتدائي إلى الأقسام الثانوية، سوى عشر ساعات أو عشرين ساعة عن تاريخ الإسلام ! في حال كهذه يَسْهل على أيّ رئيس أو صحفي أن يقول ما يشاء للشعب الأميركي دون أن يجد معارضةً أو استفسارًا. ومع ذلك، هناك مثقفون معارضون للسياسة الأميركية يسعون إلى شرح مواقفهم للرأي العام الأميركي، وتنبيهه إلى الأخطاء الفادحة التي ترتكبها سياساتُ البيت الأبيض في مناطق عديدة من العالم، ومنها المنطقة العربية. فهناك نعوم تشومسكي، مثلاً، الذي أصدر كتابًا عن أحداث ١١ أيلول، وبيع منه تقريبًا مائة ألف نسخة، وهي نسبةٌ تبدو لكم مهمةً، لكنّها إذا قورنتْ بعدد سكان أميركا البالغ مائتين وخمسين مليون نسمة فستبدو ضئيلة جدًا. كما قامت جامعةُ ستانفورد، بمناسبة الذكرى الأولى للحرب على العراق واحتلاله، بتنظيم مظاهرة طلابية تحتجّ على استمرار احتلال العراق. وكنّا سبعةَ أساتذة من الجامعة قدَّمْنا محاضراتٍ تندِّد بالحرب وباحتلال العراق، وقد حضَّر لهذه المحاضرات أكثرُ من ثلاثمائة طالب، وهذا عدد مهم عندما يتعلَّق الأمر بمسألة سياسية، لكنْ يجب ألا نَنْسى أنّ عدد الطلبة الإجمالي في الجامعة يبلغ ثلاثة عشر ألف طالب، والأغلبية الساحقة من هؤلاء لا يُولُون المسائل السياسية أهميةً بالغةً.

لهذه الأسباب ولغيرها، فإنّ مهمة إقناع الشعب الأميركي بأنّ مصالحه يجب أن تتوافق مع مصالح أغلبية شعوب العالم هي من أصعب المهمات التي يمكن أن يضطلع بها المرءُ اليوم في أميركا. فالإدارة الأميركية تبرِّر حربَها ضدّ العراق بالسعي إلى ضمان الرفاه الاقتصادي والمعيشي للفرد الأميركي. وهذا الفرد مهتم كثيرًا بتحسين مستواه المعيشي، وهو لذلك لا يَرْغب في سماع كلام غير هذا الكلام. لذلك فإنّ التركيز في الحملة ضد الحرب على العراق واستمرار احتلاله يجب أن ينصبّ على تبصير الإنسان الأميركي بأنّ الفوائد العائدة من الحرب على العراق، أو من الحرب علي أي منطقة أخرى في

العالم، ستكون امتيازًا تَنْعم به **النخبةُ وحدها** ما دام ١٠٪ من الشعب الأميركي تَمْلك الثروة الوطنية في هذا البلد الغني. إنّ مثل هذا الكلام هو ما يُمْكن أن يؤثِّر في عقلية الإنسانِ الأميركي

وقبل أن أختم الحديث في هذا الموضوع، أريد أن أدعوكم، وأدعو من خلالكم كلَّ المثقفين العرب، إلى تكثيف الحوار مع الشعب الأميركي بغيةَ إقناعه بمواقفكم وشخصيًا أرى أنّ أسباب الحوار تزداد، كما قال عبد الحق، في لحظات الأزمة. واللحظات التي نتكلم فيها هي لحظاتُ أزمةٍ عالميةٍ، من عناوينها الفاضحة: احتلالُ العراق، واستمرارُ احتلال فلسطين، وتطبيقُ سياسة الفصل العنصري من خلال بناء الجدار الفاصل، وانتهاجُ سياسة الاغتيالات في حق قادة التنظيمات السياسية المقاومة

محمود معروف: تطرَّقتم، في معرض حديثكم عن القضية الفلسطينية، إلى مسألة المقاومة، وذَكَرْتم وسيلةً لمقاومة الاحتلال، وكان لكم فيها نظر نَحْترمه. إلاّ أنّكم أشرتم إلى جزئية في معرض حديثكم لم تتوقّفوا عندها كثيرًا، لذلك أضطرّ إلى طرحها ثانيةً أمامكم. صحيح أنّ الانتفاضة الفلسطينية الثانية بدأتْ شعبيةً مسالمةً طيلة عشرة أشهر. لكنّكم لم تذكروا أنّه خلال هذه الفترة سقط العديدُ من الشهداء، وأنّ قوات الاحتلال قتلت الطفل محمد الدرة أمام أعين العالم فماذا تريدون من الشعب الفلسطيني أن يفعل أمام مثل هذا الوضع؟ هل تريدونه أن يستسلم للأمر الواقع ويداهن الاستعمارَ ويضحّي بتاريخه وبأرضه وبشخصيّته لإرضاء الرأي العام الغربي والأميركي؟ وماذا فعل هذا الرأي العام للشعب الفلسطيني وهو يُذبح وتُسفك دماؤه على مرأًى ومسمع من كل العالم؟ لا أعتقد أنّ المسيح ما يزال يعيش بيننا حتى نقول لمن لَطَمَنا على خدِّنا الأيمن: هاكِ خَدَّنا الأيسرَ فالطمْه! لا، إنّنا نقول إنّ العين باثنتين لا بواحدة، ومَنْ ضربني على خدي الأيمن أَضْرِبُه على قلبه وأنا، في كلّ الأحوال، لا أفعل إلا ما تمليه عليَّ الشرعيةُ الدولية

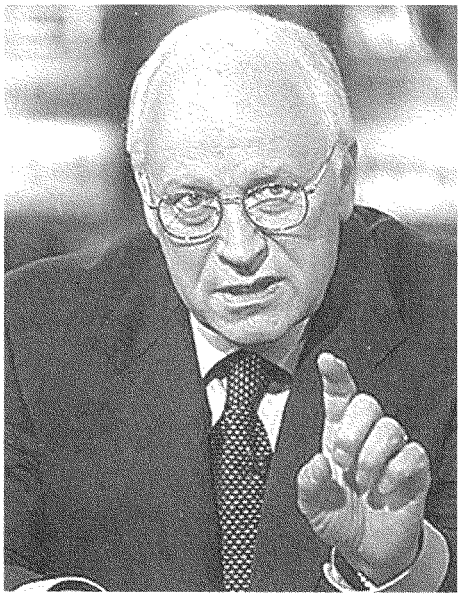

بوشْ تشيني سحَق انتفاضة الحرب الأولى ضد العراق. ووافق على اعتيال الشيخ ياسين

مسألة أخرى أودّ أن أعرفَ وجهةَ نظركم فيها، وهي المتعلِّقة بدرجة الدعم الكبير الذي تتلقاه سياسةُ شارون من الرأي العام الأميركي، وهي درجةٌ تفوق بكثيرٍ درجةَ الدعم الذي تتلقاه هذه السياسةُ من داخل إسرائيل نفسها. لقد قلتم إنّ الشعب الأميركي يَجْهل أشياء كثيرةً من الأمور التي تجري في العالم، وأنا أشاطركم الرأيَ في ذلك. لكنْ عندما يتعلّق الأمرُ بالقضية الفلسطينية، فإنّي أقول لكم إنّ الشعب الأميركي يَعْرف جيّدًا أسرارَ هذه القضية وتفاصيلَها وجزئياتها، ويتبنّى الرؤيةَ الصهيونيةَ والسؤال المحيِّر هو لماذا كل هذا الدعم للمشروع الصهيوني في فلسطين؟ هل يعود ذلك إلى تقصير منّا، نحن العربَ، في إيجاد أسباب التواصل مع الرأي العام الأميركي لشرح مواقفنا، أم يتعلّق الأمرُ ببنية المجتمع الأميركي ذاته؟ إلاّ أنّ الأمر الوحيد الذي أنا متيقّن منه هو حاجتُنا جميعًا إلى فتح قنوات للاتصال والتواصل بين الشعبين الأميركي والعربي من خلال مبادرات المثقفين مثل مبادرتنا اليوم. وعندما أقول بضرورة الحوار فإنّني أطلب من المثقفين الأمريكان المبادرةَ إلى إحياءِ ما أسميتموه بـ «جبهة التضامن الدولي.» والحقّ أنّ قيام هذه الجبهة سيكون في صالح الشعب الأميركي أكثرَ ممّا هو في صالح الشعب العربي، لسبب بسيط هو أنّ الخطر مُحْدِق بالشعب الأميركي، وموجات العداء في كلّ العالم موجَّهة ضدّ هذا الشعب بفعل تصرُّفات إدارته السياسية. ثم نحن الفقراء لا نملك شيئًا نخاف عليه، أما أميركا والغربيون فيستولون على ٨٠٪ من مقدّرات العالم وخيراته، وعليهم أن يخافوا عليها.

جول بِيْنِنْ: لا أحد يناقش حقَّ الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال، فهذا حقّ مشروع ومعترَفٌ به من قبل الأمم المتحدة والشرعية الدولية. لكنّ السؤال هو حول وسيلة هذه المقاومة المشروعة لتتمكن من تحقيق الاستقلال ودحر الاحتلال نحن نرى أنّ سياسةَ قتل المدنيين الإسرائيليين لا تبدو في الأفق القريب مجديةً للشعب الفلسطيني. فهذا الأسلوب، عبر التاريخ، أبان عن فشله في تحقيق أهدافه وأريد أن أُوضح لكم أنّ مقاربتي للموضوع ليست أخلاقيةً بحتةً، وإنّما تأخذ في عين الاعتبار ميزانَ الربح والخسارة في استراتيجية العنف ضدّ المدنيين الإسرائيليين. وبناءً عليه، أَطْرح عليكم السؤالَ التالي: ماذا استفاد الفلسطينيون من دورة العنف ضد المدنيين

الإسرائيليين؟ إنّ السؤال هنا هو سؤال الأداة والوسيلة، لا سؤالُ المبدإ في حد ذاته. وعندما أقول مثلَ هذا الكلام فأنا أعي جيدًا مدى العنف الذي تمارسه القواتُ الإسرائيلية ضدّ المدنيين الفلسطينيين. لكنْ، في المقابل، عندما أتحدَّث إلى الشعب الأميركي عن وحشية الاحتلال الإسرائيلي، أواجَه دومًا بالسؤال التالي «وما هو رأيك في الإرهاب الفلسطيني ضدّ المدنيين الإسرائيليين؟» وحين أردّ بالحديث عن عمليات وحشية قام بها الجيشُ الإسرائيلي في حق الشعب الفلسطيني، فهناك مَنْ سيبادر ويقول لي إنّ ما أقوله تبريراتٌ لا تفسيراتٌ

أما بالنسبة إلى تأييد الشعب الأميركي لإسرائيل وإلى النسبة الكبيرة لهذا التأييد، فهذا أمرٌ واقعٌ ولا يُمْكن غضُّ النظر عنه. والأسباب في رأيي متعدِّدة ومختلفة، أَحْصرها في العنصريْن التاليين:

١ ـ الغالبية في أميركا لا تدرك حقائقَ الأمور التي تجري في الشرق الأوسط عمومًا. ومن ثم تكون كلُّ مواقفها متأثِّرةً بالعوامل المحيطة بها، كالإعلام والجالية اليهودية الأميركية التي لا تتوانى عن مقارنةِ ما يجري في إسرائيل بما حدث في المحرقة النازية، ويتمّ تفسيرُ قتل الإسرائيليين على أنّه امتداد تاريخي لمعاناة اليهود من النازية!

٢ ـ هناك مجموعة بروتستانتية تؤْمن بالسياسة الإسرائيلية وبسياسة شارون بالذات، بسبب اعتقادها أنّ دولة إسرائيل الكبرى من النيل إلى الفرات هي المقدِّمة الأولى لمملكة داود ولعودة المسيح. والرئيس بوش الثاني يدين بهذه العقيدة، إلى جانب ٣٠٪ من الأميركيين تقريبًا. وقد تعمّق هذا الاعتقادُ بعد أحداث ١١ أيلول، حيث بات العديدُ من الأميركيين يعتقدون أنّ إسرائيل هي الحليف الاستراتيجي الوحيد في المنطقة الذي يقف إلى جانب الولايات المتحدة في حربها ضدّ الإرهاب، وينظرون في المقابل إلى العرب والمسلمين باعتبارهم إرهابيين وقتلة

الشباب الأميركي لم يتلق طيلة سنوات دراسته، من الابتدائي إلى الثانوي، سوى ١٠ أو ٢٠ ساعة عن تاريخ الإسلام!

عبد الحق لبيض: أودّ في ختام هذا اللقاء أن أعود بكم إلى مبادرة «الشرق الأوسط الكبير.» الملاحَظ أنّ هذا المشروع يؤسِّس لخطاب إصلاحي للمسألة الديموقراطية في العالم العربي، لكنّ العنصر السلبي في خطاب الإدارة الأميريكية هو درجة النفعية التي تتعامل بها أميركا مع هذا الموضوع. ولتوضيح هذه الإشكالية، سأَنْطلق من معطًى واقعي ملموس. فقد عبَّر الرئيس بوش في غير مناسبة عن تقديره للانفتاح السياسي في المغرب، وبدعمه للخطوات الكبيرة التي قطعها في تحقيق الإصلاح السياسي، في وقتٍ تَشْهد فيه تقاريرُ المنظمات الحقوقية على تراجعٍ خطيرٍ في مسألة الحريات في المغرب. ويكفي أن أشير هنا إلى التقرير الصادر عن الجمعية المغربية لحقوق الإنسان لعام ٢٠٠٢: فقد سجَّلت الجمعيةُ ٤٣٣ حالة تعذيب، و١٦٨ حالة وفاة في السجون وأربعَ حالات وفاة في مراكز الشرطة ـ وكلُّها وقعتْ تحت تأثير التعذيب الذي يرافق مرحلة الاستنطاق كما ذكر التقرير أنّ المقبوض عليهم والمطرودين من فاتح يناير ٢٠٠٢ إلى فاتح أكتوبر من السنة نفسها قد بلغ عددُهم ٣٩,٠٠٠ مغربي.

وفي الوقت الذي كان بوش الثاني يُشيد فيه بالديموقراطية المغربية، كان يَقْبع في السجون المغربية عدد من الصحفيين ممن أُغلقتْ صحفُهم وحُوكموا بسبب آرائهم السياسية، إضافةً إلى حملة اعتقالات ومداهمات ومحاكمات أَعقبتْ أحداثَ ١٦ ماي الدامية في الدارالبيضاء. مثل هذا الوضع يَدْفع المواطنَ المغربي إلى افتقاد المصداقية في الخطاب الأميركي حول الديموقراطية، الأمرُ الذي سيؤثِّر حتمًا في درجة تعاطيه مع مضمون المبادرة الأميركية، بل وفي قبوله بمجرد فكرة قراءتها أو مناقشتها. وهذا ما صَعَّبَ المهامَّ على الدعاة الحقيقيين لمسألة الإصلاحات في إقناع الشعوب بضرورة الحوار والتواصل مع أميركا، أو في محاولة ترسيخ صورة أميركا **الأخرى** التي توجد خلف البيت الأبيض ولا تأتمر بأوامره.

نقطة أخيرة أطرحها عليكم للتأمل، وهي أنّ أميركا تَعْلم أنّ تغييرًا ما يجب أن يحصل في المنطقة العربية، أو يُمْكن أن يحصل دون استئذان منها، لذلك فهي تفكّر في النخب السياسية القادرة على قيادة الجماهير العربية. وهي تدرك جيّدًا أنّ هذه النخب لن تكون سوى القوى الإسلامية التي تتمتع بعمق وامتداد جماهيريْن واسعيْن. ولما كانت هذه القوى غيرَ طيّعة اليوم، فإنّ أميركا لا يَضيرها تأجيلُ البتّ في الإصلاحات السياسية في الوطن العربي، والاستمرارُ في الاعتماد على الأنظمة الحالية إلى حين اتضاح الرؤية وتبدُّلِ الأوضاع. ولذلك نجدها تراهن على إصلاحات أخرى تهمّ

مجالَ التربية والتعليم أساسًا، ووضعية المرأة، بهدف تأهيل المجتمع لتقبُّل الإصلاحات السياسية والديموقراطية على الطريقة الأميركية، ومن ثم إرغام القوى الإسلامية على تغيير أولويات أَجَنْدَتها السياسية والقبول بالمراهنة على اللعبة السياسية العالمية كما سترسمها الإدارةُ الأميركيةُ بعد أن تكون قد رَتَّبت المشهدَ السياسيّ العربي لتنافسيةٍ سياسيةٍ مضبوطةِ الإيقاع. ولا أدلَّ على هذا التوجُّه من طرح أميركا للنموذج التركي في الإصلاح والعمل على تطبيقه في الوطن العربي واستلهامُ النموذج التركي لن يكون فقط في وجهه العلماني، وإنما أيضًا في إعادة إنتاج نموذج «حزب العدالة والتنمية» التركي الذي أَظْهَر قدرةً واضحةً على التعايش مع التيارات الأخرى، واستطاع أن يَنْدمج داخل النسق الرسمي للنظام السياسي التركي دون أن تشكّل مرجعيتُه الدينيةُ عائقًا من أجل تحقيق ذلك. لكنّ السؤال هو: لماذا تبنّي النموذج التركي، لا غيره يكون أقربَ إلى العقلية العربية مثل النموذج الماليزي؟

جول بِيْنِنْ: كثيرًا ما ردَّدتْ أميركا شعارات الديموقراطية والحريات السياسية في حين تشنّ حروبًا على الشعوب الأخرى وتَسْعى إلى الهيمنة على مقدِّراتها. وأعتقد أنّه لهذا السبب بالذات لن يتمكّن مشروعُ «الشرق الأوسط الكبير» من تحقيق أهدافه في المنطقة، خصوصًا إذا ما وُجِه منذ البداية بمعارضة شعبية قوية وحقيقية

لن يصير الإدارة الأميركية أن تحكم القوى الإسلاميةُ في تركيا ما دامت هذه لا تناقش التحالف التركي ـ الاميركي

أما عن النموذج التركي في الإصلاح، فتركيا ـ كما تَعْلمون ـ حليف استراتيجي لأميركا، وعضوٌ في حلف الناتو. وما دامت القوى الإسلاميةُ في تركيا لا تناقش هذا التحالف، ولا تعترض عليه، فإنّ الإدارة الأميركية لا يضيرها أن تكون قوةٌ إسلاميةٌ في سدة الحكم في تركيا، خاصةً وأنّ الجيش يراقب عن كثبٍ العمليةَ السياسيةَ في البلاد. ومؤسّسة الجيش في تركيا، كما لا يخفى على أحد، موالية بشكل تام لأميركا. وأما في العالم العربي فالوضعية مختلفة، إذ ليست هناك أيةُ دولة عربية في حلف الناتو، لذلك فإنّ السياسة الأميركية تجاه المنطقة تكون في الغالب أقلَّ مرونة. لهذا السبب نجد الإدارة الأميركية تَدْعم الأنظمةَ الاستبداديةَ العربية لأنّها وحدها الضامنةُ لمصالح أميركا في المنطقة، وما دامت هذه الأنظمة وفيةً لأميركا فلا أَعْتقد أنّ الإدارة الأميركية ستَعْمد إلى أيّ تغيير فيها. إضافةً إلى ذلك، فإنّ تركيا المعاصرة عَرفتْ تراثًا علمانيًا قويًا منذ أيام أتاتورك، والجيشُ التركي يؤْمن بهذا التراث ويدافع عنه، وسيتدخل في العملية السياسية مباشرةً إذا أحس أنّ هناك من القوى السياسية مَنْ يريد المساسَ بهذا التراث، وقد سبق له أن مارَسَ ذلك. هذا الوضع غير متحقّق في العالم العربي. ففي السعودية، وهي أهم بلاد عربية بالنسبة إلى أميركا، لا يوجد أيُّ تراث علماني أو ثقافة علمانية؛ لذا فإنّ الإدارة الأميركية تفضّل الاستعانةَ بالعائلات الملكية الحاكمة التي تستطيع، من خلالها، الحفاظَ على مصالحها الاستراتيجية بغضّ النظر عن درجات استجابتها لنداءات الإصلاح السياسي والديموقراطي.

عبد الحق لبيض: أشكركم، أستاذ جول بِيْنِنْ، على قبولكم دعوة مجلة الآداب لفتح حوار معكم بوصفكم أحد ممثّلي جبهة الرفض الأميركية للسياسات الإمبريالية الأميركية كما أحيي أصدقائي الأساتذة والإعلاميين الذين لبّوا الدعوةَ إلى حضور هذا اللقاء، وأتمنى أن تتاح لنا فرصةُ محاورةِ وجهٍ آخر من وجوه جبهة الرفض العالمية حتى نتمكن من تجسير الهوة بين المناضلين الشرفاء في العالم من أجل تحقيق عولمة إنسانية وأخلاقية لا متوحشة وبربريةٍ كما تريدها الإمبرياليةُ الأميركيةُ والصهيونية.

الرباط

■ **في العدد القادم: حوار طويل مع الفيلسوف البريطاني تَدْ هوندريتش: أؤيِّد الإرهاب الفلسطيني في القطاع والضفة!**